

الظاهرة الإرهابية أعلى مراحل العنف المعولم

تأويلات العنف: محاولة لفهم عودة الهمجية والتوحش إلى قلب الوجود المدني



التطرف الديني توأم العنف

وبين الخاص والعام، وبين المركز والهامش... بل نراه يعمد إلى فسح الصلة بين العنصر السياسي والعنصر التربوي أو الإقليمي الذي هو من شروطه الجوهرية.

الإرهابيون في كل مكان، وليسوا في مكان بعينه، هم يعملون على تشتيت الأمكنة وإضعاف كياناتها المادي، وهم بذلك يدعون بالخلط بين الديمقراطية والاستبداد إلى حد الأقصى.

ويوضح أن ما تخفيه المشاهد الكبرى من مسرح النزاعات بين الأمم والشعوب، وبين الدول والأفراد، وما تنسأه السرديات المشتركة الكبرى، هو كيان الأفراد ومصائرهم إزاء آلة العنف الجهنمية، ولاسيما تلك التي تديرها الدولة وتشرّف عليها، وتتفنّن في تصنيعها وتصريفها.

ويتناول ماهر عبدالمحسن في خاتمة الكتاب "ذهنية التعذيب" من حيث هي حالة نموذجية تكاد تكون مخبرية لمعاناة الإنسان في هذه التجربة القسوى مستخدماً العبارة الشهيرة لكارل ياسبرز "فينومينولوجيا الألم"، معتبراً أن التعذيب في دلالته اللغوية المعجمية، وفي مصادره التاريخية المتعددة، وفي المعالجات القانونية التي خضع لها، هو تجربة لا قبل لأي امرئ بتجريبه أصلاً.

العلاقة بين الطرفين علاقة عداوة ظاهرة للعيان، ليس من مهمات الإرهابيين تحطيم الديمقراطيات وقد استعصت عليهم؛ اليست الديمقراطية نظاماً رخوا يسهل اختراقه؛ تلك الأسئلة التي تراود الناس في أيامنا من بعد أن تبين لهم أن النزاع في هذا الأمر لا يخرج عن تواطؤ مكيّن بين الديمقراطية والإرهاب، لا يجسرّ السياسيون على التصريح به، ولا يجد المفكرون له تبريراً معقولاً.

ذلك أن الإرهاب يتغذى مما تقوّى به الديمقراطية نفسها، أي مما يتقوّى به الفضاء العام من رأي عامّ ووسائل إعلام حرة، ومن مقدار الحرية الذي يتمتع به المواطنون، وتبعاً لذلك ما يحتاجون إليه من أمان في حياتهم اليومية.

والإرهاب، بوصفه شكلاً من العنف الجذري المعمم، يفرض على الديمقراطيات أن تعيد تعريف نفسها، أي تحديد أعضائها أيضاً، وربما إمكان التحالف مع نظم استبدادية لمقاومتها ما دام قد وُضع القائمون به في خانة العدو المشترك.

إن ما تحرص عليه الديمقراطيات من ترتيب الأدوار والمجالات السياسية والقانونية وتحديد آليات الربط بينها، يعمل الإرهاب على تخريبه بيسر شديد، فلا فرق حينها بين الداخل والخارج،

أنموذجاً، والذي اعتبر أن اللجوء إلى خيار العنف عام عند الفرق والمذاهب الإسلامية لدواعٍ دينوية قد لا تكون لها صلة بالعقائد وأركانها قدر اتصالها بالمصالح والمغانم وتوزيع السلطة واقتسام النفوذ.

ولقد تأكد ذلك لدى تتبّع مرتكزات الخطاب الديني بما تقتضيه من مؤسسات اعتقادية وقدايسة تقاوم عمل الزمان، ورصد مختلف التجارب والسرديات التأسيسية فوق النقد والمساءلة والمراجعة.

ليبين أن هذا الخطاب، بما غلب عليه من التطرف والعنف، إنما يجد منبعه في تجربة الشر التي تستحق تناولاً تالياً مخصصاً، بوصفه فكاً للرموز والمعاني المزروجة، وعملاً على اللغة قبل كل شيء بما فيها من الوسائط.

ها هنا نجد التلازم الدائم بين العنف والمقدس في المتون التأسيسية للديانتين اليهودية والإسلامية، حيث ينشأ السياسي، وريده القانوني أو الشرعي، على حافة التماس مع الاقتصاد في العنف وتوزيعه والتحكم في تصريفه.

ويؤكد إنقرزو أن المقاربة القانونية السياسية للإرهاب، تواجهنا بتساؤلات، "كيف يمكن أن تقاوم الإرهاب ديمقراطياً؟" (انطوان غارابون)، اليست

من الجانبين؛ جلادين وضحايا بمقادير ونسب متفاوتة.

وأضحّت المجموعات التي تحترف القتل في أصقاع الأرض ولا ترضى بديلاً له، تستخدم الآليات الضخمة لإنتاجه وإعادة إنتاجه على مستوى الكوكب، كأننا في حلم أو كابوس مستمر، لتخيم على رؤوسنا علامات الساعة، ونذر الآخرة، ويوشك أن يأتي يوم الحساب.

ويتطرق إنقرزو إلى المحاولات والمقاربات التي تؤنث للملف الذي يحمله الكتاب، مؤكداً أنه لا يمكن أن تكون مقاربة ظاهرة العنف مقتصرة على وجهة نظر بعينها.

وقد تكون المقاربة من جهة الأصول أولى بالإشارة في المقام الأول، لما في تقصي المنابع التاريخية والعقدية للعنف من الدلالة والأهمية، حيث نجد البواكير الأولى لهذه الظاهرة مبثوثة في التاريخ الإسلامي الأول من خلال أبرز الفرق التي انتحلت هذا الخط المتشدد في التعامل مع قضايا الدين والدنيا وخاصة "الخوارج".

وجعلت التطرف مقياساً لها في الحكم على سائر الفرق والمذاهب وهو ما بيته "عماد الدين إبراهيم عبدالرازق" في مؤلفه: جنياولوجيا التطرف والعنف في الفكر الإسلامي، الخوارج

العنف ليس ظاهرة جديدة خاصة بالعالم المعاصر، بل هو ظاهرة قديمة قدم العالم الذي نعيش فيه، وهو ظاهرة تمسنا وتؤثر علينا وتهتمنا جميعاً. وقد سعى مفكرون وباحثون إلى مقاربة الموضوع من عدة زوايا. من تلك المحاولات التي بحثت في المسألة كتاب صادر، مؤخراً، عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود، بعنوان "تأويلات العنف" لمجموعة من الكتاب، تحت إشراف الباحث التونسي فتحي إنقرزو، والذي حاول من خلال "تأويلات العنف" فهم إشكالية "التطرف الديني"، مركزاً على المقاربات الفلسفية لظاهرة العنف ومشقاتها، كالتعذيب والإرهاب والقسوة والرعب، وذلك بالتقصي حول أصولها في الوعي الإنساني وأعماقه السحيقة، وفي الصراعات بين الأفراد والجماعات، إضافة إلى رصد التجارب القسوى كالحروب والنزاعات، في مصادرها التاريخية وتجلياتها في العالم المعاصر.

محمد الحماصي
كاتب مصري

ظل صوت العنف على مدى التاريخ كله الأقوى والأكثر تأثيراً، بل والأكثر دفعا لحركة التاريخ، وما من فترة مرت بها الإنسانية إلا واقتربت بصوت العنف، بل إن فترات السلام على مدى التاريخ تبدو وكأنها معالجة لما سببه العنف أو هدنة مؤقتة لاستئناف عنف جديد أكثر ضراوة وقسوة.

هذا الامتداد والتواصل والطابع المعقد للظاهرة جعل منها محور اهتمام العديد من الدارسين، حيث سعى الباحثون العرب المساهمون في كتاب "تأويلات العنف" إلى تقديم قراءات عميقة لظاهرة العنف ومشقاتها، كالتعذيب والإرهاب والقسوة والرعب، بالاستئصال على ثلاثة محاور رئيسية تخصها وهي، الإرهاب وما يطرحه

وقد عمل الباحث التونسي فتحي إنقرزو في تقديمه للكتاب الصادر عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود إلى تقديم رؤية متكاملة لمقارباته انطلاقاً من العنوان "تأويلات العنف"، حيث رأى أنه عنوان عكس السعي للباحثين إلى الفهم، وطلب المعنى، وتقضي الدلالة في الوقائع والأشياء، وتفسير ما يمكن تفسيره منها بالأسباب أو غيرها. وجاء العنوان جامعاً لمجمل المطالب الساعية وراء تدبير عقلي إلى شرح الظاهرة.

ولفت الباحث التونسي إلى أن الحال قد يتقلب وتتبدل الأدوار بين الضحايا والجلادين، كما نشهد ذلك في عالمنا اليوم، ولعله يكون من نتائج هذا الاصطفاف الحاد والانقسام الذي اتسرق الوعي الأوروبي في القرن العشرين، وأفضى إلى مظالم كبرى، بل انتقلت المظلمة إلى شعوب تورطت بغير إرادة منها في هذا النزاع الكبير.

وصارت هذه الشعوب تدفع ثمن العنف مقابل لعبة للأمام تظله بالموت اليومي للناس ولا تبالى.. وتحول العنف مشتركاً يومياً، بل رتبياً إلى حد الملل، تتناوله الصحف، ووسائل الإعلام بانواعها، بل صار نشاطاً مرحباً للجميع، خاصة تلك الأطراف القائمة به

لتفجير حانات محلية فقد تفقت ذهنه هو وغيره من أفراد مجموعته إلى خطة أكبر وهي إقامة مخيم بجوار مسجد في كشمير لتدريب المتشددين الجهاديين. وذكرت شرطة مكافحة الإرهاب البريطانية أن منفذ الهجوم، آدين بجرانم متعلقة بالإرهاب.

وقتل منفذ الهجوم، عثمان خان، 28 عاماً، برصاص الشرطة بعد أن نجح مواطنون في تجريدته من سلاحه وتقييده، وكان قد خرج من السجن شريطة أن يظل تحت المراقبة.

وقبل تسع سنوات من تنفيذ خان هجومه العشوائي بسكن قرب جسر لندن وقتله شخصين، سمعته أجهزة الأمن البريطانية وهو يناقش كيفية استخدام كتيب إرشادات لتنظيم القاعدة عن صنع قنبلة أنبوية.

كانت تلك مجرد جزئية صغيرة من المحادثة التي جمعتها الأجهزة الأمنية مع معلومات مخابراتية أخرى عن مؤامرة لتجوير بورصة لندن التي دفعت الشرطة البريطانية لاعتقال خان، الذي كان يبلغ من العمر وقتها 19 عاماً، ومجموعة من الرجال الأكبر سناً في 20 ديسمبر عام 2010. وعوقب خان بعد إدانته في عام 2012

وكان خان جزءاً من جماعة من المتشددين من مدينة ستوك في إنكلترا أقامت صلات وثيقة مع متشددين من لندن وكارديف عاصمة ويلز. وسعى هؤلاء المتشددون إلى وضع قنبلة في دورة مياه ببورصة لندن. ومع معرفته وتأييده لخطط القنبلة، وبحثه أيضاً عن سبل



ظل صوت العنف على مدى التاريخ كله الأقوى والأكثر تأثيراً، بل والأكثر دفعا لحركة التاريخ، وما من فترة مرت بها الإنسانية إلا واقتربت بصوت العنف، بل إن فترات السلام على مدى التاريخ تبدو وكأنها معالجة لما سببه العنف أو هدنة مؤقتة لاستئناف عنف جديد أكثر ضراوة وقسوة.

هذا الامتداد والتواصل والطابع المعقد للظاهرة جعل منها محور اهتمام العديد من الدارسين، حيث سعى الباحثون العرب المساهمون في كتاب "تأويلات العنف" إلى تقديم قراءات عميقة لظاهرة العنف ومشقاتها، كالتعذيب والإرهاب والقسوة والرعب، بالاستئصال على ثلاثة محاور رئيسية تخصها وهي، الإرهاب وما يطرحه



كتاب يعتبر أن اللجوء إلى خيار العنف عام عند الفرق والمذاهب الإسلامية لدواعٍ دينوية قد لا تكون لها صلة بالعقائد وأركانها قدر اتصالها بالمصالح والمغانم وتوزيع السلطة

بصمات القاعدة ثابتة في هجوم جسر لندن

السجن غير محددة المدة وجرى إلغاؤها في العام التالي.

وبعدما استأنف خان الحكم الصادر بحقه الغت محكمة استئناف في عام 2013 الحكم غير محدد المدة وأصدرت حكماً نهائياً بسجنه 16 عاماً، وهو ما يعنى إمكانية الإفراج عنه بعد نصف المدة فقط. وذكر قضاة محكمة الاستئناف وقتها أن على لجنة إطلاق السراح المشروط تقييم مدى خطورة المدانين قبل إطلاق سراحهم.

وقالت اللجنة السبت إنها لم تكن طرفاً في إصدار قرار إطلاق سراح خان. وأضافت "تؤكد لجنة إطلاق السراح المشروط أنها لم تكن طرفاً في إطلاق سراح الفرد الذي أعلنت السلطات أنه منفذ الهجوم".

وقال رئيس الوزراء بوريس جونسون، الذي يخوض الانتخابات في 12 ديسمبر، إن من الضروري تشديد الأحكام القضائية ذات الصلة بالإرهاب.

وأضاف بعد وقت قصير من الهجوم، أنه من الخطأ أن "تسمح لمرتكبي الجرائم الخطرة والمنطوية" على عنف بالخروج من السجن مبكراً ومن المهم جداً وقف هذا الإجراء وتشديد الأحكام على المجرمين الخطرين، وخصوصاً الإرهابيين.

معروفاً للسلطات". وأضاف "من الواضح أن أحد خطوط التحقيق الأساسية حالياً هو التعرف على كيفية تمكنه من تنفيذ هذا الهجوم".

ونقلت وكالة أنباء أعماق التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية عن التنظيم قوله إن الهجوم الذي وقع الجمعة عند جسر لندن من تنفيذ أحد مقاتليه وإنه كان استجابة لدعوته باستهداف الدول المشاركة في التحالف الذي يقاتل التنظيم.

وقال القاضي السن ويلكي عندما حكم على خان في عام 2012 "مجموعة ستوك كانت تعتبر الأبرز". وأضاف "كانوا يعتبرون أنفسهم جهاديين أكثر جدية من غيرهم".

وكشف ويلكي أن خان كان في سنة 2012، بالغ الخطورة لدرجة أنه حكم عليه بما يسمى بالسجن غير محدد المدة من أجل حماية الناس.

وكان ذلك يعني أنه سيظل بالسجن ما دام يُعتبر خطراً على المجتمع بينما تقيم اللجنة المعنية بإطلاق السراح المشروط ما إذا كان يستحق الإفراج.

لكن في عام 2011، أعلن رئيس الوزراء آنذاك ديفيد كامرون مراجعة أحكام

السجن السابقين قرب جسر لندن. وواجه عدد من المارة المهاجم وطرحوه أرضاً ثم أحاط به ثلاثة من ضباط الشرطة المسلحين واطلقوا النار مرتين وفارق الحياة.

وقال نيل باسو مساعد مفوض الشرطة وأكبر ضابط لمكافحة الإرهاب في بريطانيا في بيان "هذا الشخص كان



تشديد الإجراءات